



كوتلاري عراقي
داد كاري بالايي نيئيحيادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٠/التفدية/تمييز/٢٠١٢

نشألت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٢/١ برئاسة القاضي السيد محمد محمود وحضوية كل من السادة القضاة فزوق محمد السامي وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بلبان ومحمد صائب التفتندي وعبود صلاح التميمي وميخائيل شميتون نسيم كوريس وحسين أبو الحسن الملقانين بالقضاء باسم الشعب وأسدرت قرارها الآتي :

١. المدعي - حاتم صابر ماجد - وكيلته المحامي غازوان فيصل جاسم - التمييز عليه - المدعي عليه - ١. وزير العدل / إضافة توظيفته - وكيلته الموظف الطوقلي سلال محمد حسن وهيي .
٢. مدير التسجيل العقاري في ميسان - إضافة توظيفته.

الإجراءات

دعي المدعي (التمييز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وأن راجع دائرة المدعي عليه الثاني/إضافة توظيفته نفرض بيع القطعة المرقمة (٢٨٩١/١٢) وقد رفض طلبه بتاريخ التسعولة بالاجتثاث بسبب شقوقه المرحوم (علي صابر ماجد) باعتباره من فدائي صدام وأن شقوقه قد ترفى قبل تملكه لهذا العقار ولعدم وجود نص قانوني يحول نون البيع . نظّم المدعي لدى المدعي عليه الثاني/إضافة توظيفته بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠ وتم التمهيش على تعلقه بنفس التاريخ بسمولته بالاجتثاث . أقم المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠ طلباً إلغاء قرار مديرية التسجيل العقاري بمنعه من التصرف في القطعة المذكورة التاً أو أي عقار بحوزته الآن وفي المستقبل . ونتيجة المرافعة الحضورية العتبية أسدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٨ وبعد استشارة (٩١/إقضاء/إدري/٢٠١١) حكماً يقضي برد دعوى المدعي . طعن وكيل التمييز بالمحتم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/١/١٢ طلباً نقضه للأسباب الواردة فيه .

القرار

لدى التفريق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان طعن التمييزي مقدم ضمن المدّة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم التمييزي وجد ان محكمة القضاء الإداري ردت دعوى المدعي (التمييز) المرقمة ٩١/ق/٢٠١١ نقضاً

كوتلاري عراقي
داد كاني بالاي نوبتكمادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠/اتحادية/تميز/٢٠١٢

تمسبون قرار مجلس الحكم المرقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ وبالاتفاق الى اعلام دائرة التسجيل القطري ذي العدد ٦١٣٨/٢/٣/٣ في ٢٠٠٤/٤/٢٩ التلقني بشمول حجز الوارد في قرار مجلس الحكم تلاً الاموال المنقولة وغير المنقولة للعقود التمييزيين في النظام السابق حتى الدرجة الرابعة ويكون المدهي (التميز) شقيقاً لثي صابر ماجد المشمول بالاجتثاث لولاه من لداني صدام حسب واقع الدعوى فينطبق عليه القرار . ذلك لان التشريعات النافذة قبل صدور الدستور يعتبر مصحلاً بها ما لم تلغ او تعدل وفقاً لأحكام المادة (١٣٠) من الدستور . وحيث ان محكمة القضاء الإداري التبعت وجهة النظر القلونية المثيمة فيتمسبون حكمها التميز صواباً ومتفقاً مع أحكام القانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحصيل التميز رسم التمييز وستر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٢/١ .

منعت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا